الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ١٣
المعقودة يوم الأربعاء
٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة الثالثة عشرة

الرئيس: السيد باتوكاليو (فنلندا)
(نائب الرئيس)

ثم: السيد العربي (مصر)
(الرئيس)

المحتويات

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.1/47/PV.13
4 June 1996

ARABIC

92-61554
9261554

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باتوكاليو (فنلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

بنود جدول الأعمال ٤٩ إلى ٦٥، ٦٨ ١٤٢، و ٦٧ و ٦٩ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد تكر (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد البهاما يحيي السفير العربي ممثل مصر بمناسبة انتخابه رئيسا ليوجه أعمال اللجنة خلال الدورة السابعة والأربعين. إن سمعته كدبلوماسي موقر وتفانيه لعملية نزع السلاح سيسهمان دون شك بشكل كبير في نجاح أعمالنا. وبوسعه الاعتماد على تعاون وفد بلادي الكامل. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن التهاني لسائر أعضاء المكتب.

لقد تمكنت اللجنة في الدورة السادسة والأربعين من إحراز بعض التقدم بشأن جدول أعمالها. فقد اعتمد بتوافق الآراء عدد قياسي من القرارات مرة أخرى وأكمل العمل في الموعد المستهدف. وفي هذا الشأن يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره لسلف السفير العربي، السفير مروزفيتش ممثل بولندا للطريقة الفعالة الماهرة التي ترأس بها أعمال اللجنة.

في مرات سابقة بدأ عمل المنظمة في ظل التحدي الذي فرضته بعض الأزمات الدولية التي لم تهدد بالإخلال بالسلم والأمن الدوليين فحسب، وإنما أيضا قدرة المنظمة على الوفاء بمهمتها بشكل فعال بمقتضى الميثاق. في عام ١٩٩٠، لم تكن الحرب في الخليج وما بعدها صدمة للمجتمع الدولي فحسب، وإنما أبرزت أيضا الآثار الطويلة المدى التي تحدث عندما يسمح لدول بأن تكدس الأسلحة بطريقة عشوائية. من يمكنه أن ينسى أحداث العام الماضي عندما أطاحت بحكومة هايتي المنتخبة ديمقراطيا قوى متمردة - عناصر من المجتمع لم تتشاطر الرغبة في الحرية واحترام حقوق الإنسان واختيار الأغلبية في أن تعيش في سلام ووئام؟

وفي هذه الدورة فإن السحابة الداكنة التي تخيم على المنظمة هي الحرب الأهلية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة. إننا لا نزال نسمع في العديد من المحافل إدانة المجتمع الدولي للأعمال الوحشية المرتكبة، ونشهد في مختلف وسائط الإعلام العديد من الوجوه التي يرتسم عليها اليأس والقنوط والكرب. وهذه الأزمة لا تزال تمثل اختبارا لكل من المنظمة والمجتمع الدولي.

إن النزاعات لا يمكـــن تسويتهـــا سلميا وبسرعة كما نص على ذلك الفصل السادس من الميثاق إلا عن طريق الحوار البناء، وإلا إذا توفرت الرغبة في ذلك لدى الدول، أو المجموعات داخل الدول، المتورطة في الصراعات. ونحن نشجع جميع الأطراف المشتركة في هذا الصراع على ممارسة ضبط النفس والإرادة السياسية لتسوية هذا الوضع وفق الشروط المتفاوض بشأنها في مؤتمر لندن وفي مختلف قرارات مجلس الأمن.

في الوقت نفسه لا نزال ندرك كل الإدراك الأحداث الأخرى على الساحة الدولية والتي لا تزال لم تحل مثل أحداث الشرق الأوسط وهايتي وجنوب افريقيا. وفي هذا الشأن، نطلب من المجتمع الدولي أن يبقي هذه الأمور قيد نظره وأن يوليها الاهتمام الواجب على جدول الأعمال.

وبينما الأحداث الجارية تبرز تلك الأوضاع التي لا تزال تتحدى الأمم المتحدة، نلاحظ بعض التقدم المحرز خلال العام الماضي مثل "سجل التفاهم" بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي المؤرخ في ٢٦ آب/أغسطس الذي أرسى الأساس لاستئناف المفاوضات؛ وإعلان طوكيو فيما يتعلق بكمبوديا؛ ووقف إطلاق النار واتفاقات السلام الموقعة في روما يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر التي ستحل السلام في موزامبيق؛ والانتخابات الأخيرة في أنغولا.

وبينما تواصل الأحداث تأثيرها على المجتمع الدولي، وتوضع استراتيجيات لمواجهتها، يعتبر وفد بلادي أن تقرير الأمين العام "خطة للسلام" قد جاء في الوقت المناسب. إن التقرير يقدم لنا اقتراحات ومبادئ توجيهية محددة بشأن طرق تعزيز السلم وصيانته عن طريق مفاهيم الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وحفظ السلام والمفهوم الذي اعتبر أن "له صلته الدقيقة بالموضوع" (A/47/277، الفقرة ٢١)، أي مفهوم بناء السلم. ووفد بلادي يرحب بهذا التقرير، ويؤيد مبادئه ويهنئ الأمين العام على بصيرته وبعد نظره في إيجاد طرق تعزيز السلم والاستقرار الدائمين.

وكما ذكر وزير خارجية بلادي في بيانه في المناقشة العامة للجمعية العامة يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢: "سوف تظل جزر البهاما ملتزمة التزاما تاما بنزع السلاح العام" [الكامل]. (A/47/PV.27، ص ٦٨). ونحن نعتقد أن نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة ترغب فيه جميع شعوب العالم وتستحقه.

إننا نشارك في الرأي السائد عموما بأنه أحرز تقدم معقول بالنسبة لجدول أعمال نزع السلاح في العام الماضي رغم الأحداث المأساوية التي وقعت في المجتمع الدولي في ذلك الوقت.

وفي مجال تحديد الأسلحة، نرحب بإقرار مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة مؤخرا، منذ أسابيع قليلة، لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت)؛ وبالاتفاق بين الولايات المتحدة والجمهوريات السوفياتية السابقة الأربع (بروتوكول لشبونه) والاتفاق الذي توصل إليه في شهر حزيران/يونيه الماضي الرئيسان بوش ويلتسين، والذي من شأنه خفض الرؤوس الحربية القائمة بمقدار الثلث.

إن تدابير بناء الثقة التي اضطلعت بها الدول يمكن أن تسهم في تعزيز العلاقات بين الدول. فوثيقة فيينا الصادرة في تموز/يوليه ١٩٩١، التي اعتمدها زعماء دول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والإعلان المشترك بشأن المنع الشامل للأسلحة الكيميائية بين حكومتي الهند وباكستان، حالتان تدلان على أن الدول لديها القدرة والإرادة السياسية لاعتماد تدابير من شأنها تعزيز السلم والاستقرار.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، فبإمكاننا أن نتفق جميعا على أن أكثر التطورات إثارة للانتباه في مجال نزع السلاح لهذا العام تتمثل في الانتهاء، بعد عقد من المفاوضات، من مشروع الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية في دورة ١٩٩٢ لمؤتمر نزع السلاح المعقود في جنيف. أن وفد بلادي سعيد بالانضمام إلى الدول الأعضاء الـ ١٣٦ التي شاركت في تقديم مشروع القرار A/C.1/47/L.1، والتصديق على الاتفاقية، وقد بدأت حكومتي باتخاذ الخطوات الضرورية لمراجعة مشروع الاتفاقية بهدف التوقيع عليها في أقرب فرصة.

تؤيد جزر البهاما تأييدا راسخا الموقف الذي يرى أن منع الحرب النووية وتعزيز نزع السلاح النووي يشكلان الشاغلين اللذين يستحقان الأولوية القصوى للمجتمع الدولي. إن الطبيعة العنيدة والعالمية والمهلكة للتهديد النووي تجعل من الواضح ليس فقط ضرورة إبقاء هذه المسألة محط الاهتمام العالمي، بل أيضا القيام بعمل عاجل للإبقاء على مناخ الثقة في تحقيق السلم والأمن.

ويسعد جزر البهاما أن تلاحظ الزيادة المطردة في عدد الدول المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار، إذ أن هذا يقدم دليلا واضحا على الالتزام العالمي المتزايد بعدم الانتشار. والحقيقة أن الدول تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار لأنها وسيلة هامة في تعزيز الثقة المتبادلة وفي تعزيز الاستقرار والأمن العالميين. إن حكومة بلادي تؤيد تمديد معاهدة عدم الانتشار لفترة غير محددة وذلك عندما تجتمع الدول الأطراف في المؤتمر الذي سينعقد في ١٩٩٥.

إن دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيز النفاذ الكامل يشكل خطوة إيجابية جديدة فيما يتعلق بعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل وتعزيز الثقة والأمن في المنطقة. والتصديق مؤخرا من جانب فرنسا على البروتوكول الإضافي الأول للمعاهدة، وتوقيع حكومة سانت لوسيا على المعاهدة في ٢٥ آب/أغسطس والتعديلات التي جرت مؤخرا والتي من شأنها تسهيل

دخول المعاهدة حيز النفاذ في عدد من البلدان في المنطقة ينبغي أن يضفي على المعاهدة سمة عالمية في هذه السنة، السنة الخامسة والعشرين من عمرها.

إن تأييد جزر البهاما لمعاهدة الحظر الشامل على التجارب يتعلق بما تحمله المعاهدة من إمكانات لوقف تطوير الأسلحة النووية وإجراء التجارب النووية. لقد أتاحت التكنولوجيا الحديثة تطوير ترسانات قادرة على تدمير الجنس البشري في الحال. لذلك فإن البشرية تواجه بضرورة وقف سباق التسلح والانتقال إلى نزع السلاح وإلا فإنها تواجه الفناء. إن معاهدة الحظر الشامل ذات أهمية حيوية لأنها قد توفر حلا ممكنا لمسائل نزع السلاح التي بقيت خارج إطار الاتفاق لأربعة عقود تقريبا.

وستواصل حكومة بلادي دعم مؤتمر التعديل وفقا للمادة الثانية من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب، وترى أنه ذو أهمية قصوى، اعتقادا منها بأن التدابير المتخذة بصدد عقد مؤتمر استعراضي آخر ستعزز عملية إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وفي هذا المضمار فإننا نرحب بالقرارات المتخذة من جانب فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بشأن تعليق إجراء التجارب على الأسلحة النووية والحد منها طوال المدة التي تم التعهد بها. ويحدونا الأمل أن تترجم هذه القرارات في النهاية إلى حظر شامل على التجارب.

لقد استرعت دروس حرب الخليج اهتمام المجتمع الدولي بالآثار طويلة المدى لسباق التسلح ونتائجه المزعزعة للاستقرار. وقد تناولت العديد من الوفود في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة هذه النتائج المزعزعة للاستقرار على نحو مفصل، وتوجهت بنداء لاتخاذ نوع من الترتيبات ترمي إلى رصد مبيعات وشراء وشحن وإنتاج هذه الأسلحة. فالقرار ٣٦/٤٦ حاء الذي اعتمدته الجمعية العامة لا يعالج المسألة بطريقة شاملة فحسب ولكنه يستحدث أيضا سجلا عالميا لا تمييزيا للأسلحة التقليدية تشرف عليه الأمم المتحدة. وقد اعتبر السجل "جهدا رائدا" و "أداة عملية المنحى" قد تدخل الوضوح والصراحة في مجال النقل الدولي للأسلحة. والفقرة ٢ من هذا القرار:

"تطلب إلى جميع الدول أن تولي أولوية عليا للقضاء على الاتجار غير المشروع بجميع أنواع الأسلحة والمعاهدات العسكرية، الذي يشكل ظاهرة خطيرة ومثيـــرة للانزعاج للغاية كثيرا ما ترتبط بالإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وأنشطة المرتزقة وغيرها من الأنشطة المزعزعة للاستقرار، وأن تتخذ إجراء عاجلا من أجل تحقيق هذا الهدف، على النحو الموصى به في الدراسة المقدمة من الأمين العام؛" (القرار ٣٦/٤٦ حاء، الفقرة ٢)

إلا أن الواقع يبين أن سباق التسلح وعلى وجه أخص سباق التسلح التقليدي لم يشهد تراخيا. وما فعلته حرب الخليج بدلا من ذلك، هو أنها أذكت لهيب هذه الصناعة. وما دامت الدول القومية تستخدم قناع الاحتياجات الأمنية القومية بموجب الميثاق لكي تزيد على نحو عشوائي من تعزيز إمدادات الأسلحة، فإن الشك سيستمر ولن يكون الاتفاق شيئا سوى واجهة للتخفي.

في غضون ثلاث سنوات سنحتفل بالذكرى الخمسين لتأسيس هذه المنظمة. وسيحفل هذا الوقت بكثير من الاحتفالات والمهرجانات. وبإمكاننا الافتراض بأنه سيكون مناسبة لتقويم عمل المنظمة على مدار أعوامها الخمسين، هل ستتمكن هذه اللجنة آنذاك من تحقيق النجاح؟ وهل سيكون بإمكاننا أن نعلن أننا وضعنا حدا لإجراء التجارب على الأسلحة النووية وإننا أنشأنا رقابة فعالة على إنتاج وتكديس ونقل جميع الأسلحة؟ وهل ستحظى معاهدة عدم الانتشار والاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية بمكانة عالمية؟ ومن حيث الجوهر، هل سنحقق نزع السلاح العام الكامل ونبني عالما يسوده الأمن والسلام والمساواة للجميع؟ هذه أسئلة، ينبغي أن نفكر بها مليا بوصفنا أعضاء في هذه المنظمة التي عاودها النشاط وفي هذه اللجنة الأولى.

السيد يو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا، أود أن أتقدم بأخلص التهاني للسيد العربي على توليه رئاسة اللجنة الأولى. ونحن على ثقة بأن مداولاتنا، تحت قيادته المجربة التي أثبتت نفسها، ستدار على نحو فعال كي تصل إلى خاتمة ناجحة.

قبل أن أمضي قدما في هذا البيان، أود أن أنقل بالنيابة عن حكومة وشعب كوريا، أعمق التعازي لشعب مصر وهو يواجه النتائج المترتبة على الزلزال المدمر الذي حل ببلده. ويحدونا الأمل الوطيد أنه سيكون بمقدور الأسر المتضررة مباشرة بالمأساة أن تتخطى هذه الفترة الشاقة، وأن تستعاد العافية التامة في القريب العاجل.

لقد شهدنا في الأعوام الأخيرة تطورات هامة في أنحاء العالم تركت آثارا إيجابية على السلم والأمن العالميين. فانتهاء الحرب الباردة أسهم دون شك في بروز بيئة دولية للأمن أكثر اعتدالا، مع ذلك لا تزال المشاكل القائمة. إن حرب الخليج والصراع المستمر في يوغوسلافيا السابقة هما شهادة على استمرار التهديدات للسلم والأمن في هذه الحقبة الجديدة. وفي الواقع، فإن العديد من حالات عدم الاستقرار قد برزت مع تراجع نظام توازن القوة الصارم للحرب الباردة.

وكما أشار الأمين العام في تقريره "خطة للسلام"، فإننا دخلنا مرحلة انتقالية عالمية تتسم بأنماط فريدة من الاتجاهات المتضاربة. لقد أصبح الأمن الدولي مفهوما معقدا بازدياد يتخطى الأبعاد العسكرية التقليدية.

ومع أن الطريق إلى عالم أكثر سلما وأمنا ما زال طويلا ومحفوفا بالمخاطر، فثمة فرصة فريدة تلوح للمجتمع الدولي كي يستغل الزخم الذي ولدته التغيرات الجوهرية في السنوات الماضية.

بطبيعة الحال، جرت هذه التغيرات على عدة جبهات، إلا أن القليل من الميادين المتصلة بالعلاقات الدولية شهد نفس درجة التقدم التي شهدها تحديد الأسلحة ونزع السلاح إذ تم إحراز تقدم هائل على الأصعدة العالمي والإقليمي والثنائي.

ويرحب وفد بلادي بمجموعة المبادرات الجسورة التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي من أجل تخفيض الترسانات النووية أو تفكيكها. إن معاهدة إزالة القذائف النووية متوسطة المدى والأقصر مدى والمعاهدة الخاصة بالتخفيض والحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية فضلا عن الاتفاق الذي أبرمه مؤخرا قادة البلدين والذي ينصب على إجراء تخفيض هائل في أسلحتهما النووية الاستراتيجية، كل ذلك يشكل منعطفا حاسما في تاريخ نزع السلاح. وبالرغم من أننا نقر بالصعوبة الهائلة التي تكتنف تنفيذ هذه الاتفاقات، فإننا نشجع من أعماق قلوبنا الطرفين كليهما على المضي في "سباق نزع السلاح" الذي يلقى الترحيب.

وعلى الرغم من هذه المنجزات المحققة في ميدان تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح، لا يزال انتشار أسلحة التدمير الشامل يشكل تهديدا خطيرا للأمن الدولي. فانتشار القدرة على صنع الأسلحة النووية والكيميائية، علاوة على تكنولوجيا القذائف المتطورة لنقل هذه الأسلحة، يجب معالجته بصورة عاجلة.

وفي هذا الصدد، نؤيد البيان الذي أصدره مجلس الأمن عقب اجتماع قمته في كانون الثاني/يناير، والذي يؤكد الحاجة الملحة إلى قيام جميع الدول الأعضاء بمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل.

وفي ظل هذه الظروف لا يمكن، مهما قلنا، أن نغالي في التأكيد على أهمية دور نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي يستند إلى معاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فقد أسهمت هذه المعاهدة على مدى العقدين الماضيين إسهاما كبيرا في إبطاء انتشار القدرة النووية. وبالتالي فإن تمديدها إلى فترة تتجاوز عام ١٩٩٥ يستحق تأييدنا الكامل. وإن انضمام فرنسا والصين مؤخرا إلى المعاهدة، ليعقبه انضمام أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان، يقربنا من هدف الامتثال العالمي لمعاهدة عدم الانتشار. وسيساعد انضمام الصين وفرنسا، الذي يدخل جميع الدول النووية المعلنة في إطار معاهدة عدم الانتشار، على تسريع نزع السلاح النووي وتعزيز الالتزام العالمي بعدم الانتشار. وإننا ندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار إلى أن تبادر إلى الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن.

والدعامة الأخرى لنظام عدم الانتشار هي نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي لا تتجاوز ميزانيتها ٧٠ مليون دولار وليس لديها سوى ٢٠٠ مفتش، مكلفة بتفتيش ما يقرب من ١ ٠٠٠ منشأة نووية موزعة في شتى أرجاء العالم. يضاف إلى ذلك المسؤوليات الكبيرة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات الأخرى ذات الصلة. ونظرا لأهمية ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية والموارد المحدودة المتاحة لها، يعتقد وفد بلادي أن من المستصوب وضع نظام للتفتيش أكثر فعالية.

وفي ضوء ذلك، ترحب بلادي بقيام الوكالة مؤخرا بالتأكيد مجددا على حقها في إجراء عمليات تفتيش خاصة. إن الدور الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن تعزيزه إذا قدم مجلس الأمن لها المساندة. وفي هذا الصدد، نثني على أعضاء مجلس الأمن لقرارهم، في اجتماع القمة الذي عقده المجلس في كانون الثاني/يناير الماضي، باتخاذ

"التدابير المناسبة في حالة أي انتهاكات تخطرهم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

(S/PV.3046، ص ١٤٥)

وإننا نتطلع إلى قيام مجلس الأمن في المستقبل بدور أكثر نشاطا في هذا المجال.

وثمة طريقة أخرى لوضع نظام للتفتيش أكثر كفاءة تتمثل في تعزيز الترتيبات الثنائية والإقليمية بأغراض متصلة بالتفتيش. فأنظمة التفتيش المتوخاة في الإعلان المشترك الصادر عن جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، وفي اتفاق الضمانات الشامل الذي وقعته مؤخرا البرازيل والأرجنتين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تعتبر مثالا طيبا. وفي ضوء أهمية عدم الانتشار، يؤيد وفد بلادي الاقتراح الذي قدمته السويد في هيئة نزع السلاح هذا العام، بأن يدرج هذا الموضوع كبند جديد في جدول أعمال الهيئة للعام المقبل.

وقد شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية تخفيضا تدريجيا في عدد التجارب النووية في أنحاء العالم. ويرحب وفد بلادي بإعلان روسيا وفرنسا وقف تجاربهما النووية مؤقتا، علاوة على قرار الولايات المتحدة بوقف تجاربها النووية لفترة تسعة أشهر. ويحدونا وطيد الأمل في أن هذه التطورات الإيجابية لن تقتصر على تعزيز نظام عدم الانتشار فحسب بل ستؤدي في النهاية، وبصورة تدريجية، إلى حظر شامل للتجارب. ونأمل أيضا في أن نشهد في عام ١٩٩٣ إعادة إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح، بولاية واضحة ومقبولة لجميع الدول، من أجل أن تقوم بمناقشة هذه المسألة مناقشة مثمرة.

إن الخاتمة الناجحة التي تم التوصل إليها في مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تشكل معلما في الجهد العالمي الرامي إلى القضاء على أسلحة التدمير الشامل. ومما يزيد من مغزاها أنها ترمي إلى إقامة نظام عالمي وشامل قابل للتحقق وغير تمييزي يحظر فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل. وأن جمهورية كوريا تجدد التزامها بأن تكون بين الموقعين الأصليين على الاتفاقية، وترغب، بوصفها بلدا لديه صناعة كيميائية كبيرة، في المشاركة بنشاط في عمل اللجنة التحضيرية.

ويتضح التزام حكومة بلادي في هذا المضمار برفضها المتكرر لفكرة وجود أسلحة كيميائية في شبه الجزيرة الكورية. وقد جرى الإعلان صراحة عن هذه السياسة الراسخة في البيان الرئاسي بشأن السياسات المتصلة بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. ومع ذلك، يأمل وفد بلادي أن تجري معالجة الشواغل المتبقية المتصلة باحتمال تأثر الصناعات الكيميائية المدنية سلبيا معالجة كافية في عملية تنفيذ الاتفاقية.

إن جمهورية كوريا، بوصفها أحد مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.1، تأمل في أن يعتمد بتوافق الآراء، وأن تقوم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها الدول الواقعة في منطقتنا، بالتوقيع على الاتفاقية والمصادقة عليها.

لقد اتخذت الجمعية العامة في دورتها في العام الماضي خطوة هامة نحو تشجيع الوضوح في المسائل العسكرية باتخاذ القرار ٣٦/٤٦ لام المعنون "الوضوح في مسألة التسلح". وإننا نلاحظ مع الارتياح الشديد أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية قد أنشئ بالفعل وأن فريق الخبراء التقنيين الحكوميين قدم تقريرا وافق عليه بالإجماع يوصي بنظام إبلاغ موحد وببعض التعديلات على مرفق القرار. ومن شأن السجل، إذا جرى تشغيله بالصورة الصحيحة، أن يمنع أو يخفض نقل الأسلحة المزعزعة للاستقرار، وأن يسهم بالتالي إسهاما كبيرا في بناء الثقة في جميع أرجاء العالم. وكما أشار السفير فاغينميكرس، ممثل هولندا، لدى تقديمه التقرير الموافق عليه بالإجماع عن سجل الأسلحة التقليدية، فإن التطور الكافي للسجل والجهود المرتبطة به لا يمكن أن يستمرا بنجاح إلا بمشاركة الدول على أوسع نطاق ممكن.

إن حكومة بلادي تؤيد بشكل كامل تقرير الفريق الموافق عليه بالإجماع (A/47/342 و Corr.1، المرفق) وستشارك بنشاط في تشغيل هذا السجل. وإننا نأمل في معالجة الجوانب الأخرى للقرار ٣٦/٤٦ لام بالقدر الكافي في دورة مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٣. واستنادا إلى خبرة تشغيل السجل، ستتاح أيضا لفريق الخبراء التقنيين الحكوميين في عام ١٩٩٤ فرصة لزيادة توضيح تفاصيل هذا القرار.

ويرحب وفد بلادي أيضا باعتماد مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية (A/47/42، المرفق الأول) بتوافق الآراء في الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح. وإلى جانب المبادئ التوجيهية القائمة بشأن تدابير بناء الثقة التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٨٨ ونظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية المعتمدة قبل فترة طويلة، يؤكد الإنجازان الأخيران فيما يتعلق بالشفافية العسكرية تعاظم دور الأمم المتحدة في هذا الميدان.

وفي هذا المضمار، يود وفد بلادي أن يوجه الانتباه إلى الورقة البيضاء المتعلقة بالدفاع الوطني التي تصدرها حكومة بلادي سنويا منذ عام ١٩٨٨. وتبين هذه الورقة البيضاء بالتفصيل ميزانية الهيكل الدفاع لبلادي وسياسات الشراء والقدرات، من حيث العتاد والجنود على حد سواء.

ومع تراجع المجابهة بين القطبين على المستوى العالمي، يجري التركيز بازدياد على النهج الإقليمية إزاء الأمن ونزع السلاح، ولا سيما في ضوء التقدم الملحوظ المحرز في أوروبا. وفي هذا السياق، يسرنا أن نلاحظ أنه يجري في مناقشة النهج الإقليمية التأكيد على التدابير الإقليمية لبناء الثقة، في المجال العسكري وغير العسكري، وعلى أهمية الظروف والسمات الخاصة لكل إقليم. ويتضح هذا المنحى في قرارات الجمعية العامة المتصلة بهذه المسألة.

ويثلج صدرنا أن نلاحظ في الجزء الذي نعيش فيه من العالم أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والشركاء معها في الحوار، بما فيهم بلادي، قد شرعوا على نحو متأن بحوار للأمن الإقليمي بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وسيصبح هذا الحوار ضروريا على نحو متزايد. وخلال المؤتمر الوزاري لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا لاحظ وزير خارجية بلادي أنه نظرا لازدياد كثافة وتعقيد التبادلات الإقليمية، لم يعد بالإمكان إغفال الحاجة إلى إجراء مشاورات أمنية إقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ إذا أردنا تعزيز الأمن وإزالة التوترات المحتملة.

وفي منطقة شمال شرقي آسيا على وجه التحديد، حيث شهدت خمس حروب رئيسية في القرن الماضي، لا يوجد حتى الآن محفل مناسب للحوار والتعاون بين دول المنطقة. والواقع أن التعاون المعزز ضروري في هذه المنطقة من أجل التصدي لمختلف المشاكل التي بدأت في الظهور في أعقاب الحرب الباردة. وفي ضوء هذه الخلفية، اقترح رئيس جمهورية بلدي في الخطاب الذي أدلى به مؤخرا أمام الجمعية العامة إجراء حوار بين جميع الأطراف المعنية في شمال شرقي آسيا لتناول المسائل التي يوجد اهتمام مشترك بشأنها.

ومنذ أن اجتمعت اللجنة في العام الماضي، استطاعت كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية التوصل إلى اتفاقين هامين نرجو أن يتكللا بالنجاح الباهر في هذه المواجهة طويلة العهد. والواقع، أن "الاتفاق بشأن المصالحة وعدم الاعتداء والتعاون والتبادل" المعروف عموما بـ "الاتفاق الأساسي" و "الإعلان المشترك بشأن جعل شبه جزيرة كوريا منطقة لا نووية" وضعا الأساس للتقدم المستقبلي للحوار منذ دخولهما حيز النفاذ في شهر شباط/فبراير الماضي.

والاتفاق الأساسي ينظم طائفة عريضة من المسائل المتعلقة بالعلاقات بين الكوريتين، بما فيها تدابير بناء الثقة وتحديد الأسلحة. وبمقتضى الاتفاق، شكل مجلس عسكري مشترك لمناقشة سبل ووسائل تخفيف حدة التوتر العسكري وتعزيز الأمن في شبه الجزيرة الكورية. وحتى وإن كان المجلس لم تثبت بعد فعاليته، فإننا سنواصل بصبر بذل كل جهد مستطاع لحل خلافاتنا.

والإعلان المشترك هو استمرار لـ "الإعلان الخاص بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية" الصادر عن الرئيس رو في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي و "مبادرة السلم الخاصة بجعل شبه جزيرة كوريا منطقة لا نووية" التي تقدم بها قبل ذلك بشهر. والإعلان المشترك يلزم شطري كوريا بعدم تجريب أو صنع أو إنتاج أو تلقي أو حيازة أو تخزين أو وزع أو استعمال الأسلحة النووية. كما يتضمن تعهدات من جانب الطرفين بالتخلي عن مرافق إعادة التجهيز النووي وإثراء اليورانيوم التي لا يحظرها على وجه التحديد القانون الدولي الحالي. إن جمهورية كوريا تفتقر إلى موارد الطاقة الطبيعية، لذلك تعتمد على الطاقة النووية لتوفير أكثر من خمسين في المائة من طاقتها الكهربائية، وعلى الرغم من الأهمية الحيوية للطاقة النووية، تخلت حكومة بلادي عن حقوقها في مرافق إعادة تجهيز وإثراء الوقود النووي من أجل خدمة هدفها الأعلى المتمثل في جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية.

ومن أجل الشروع في عملية جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية اتفق الجنوبية والشمال على إجراء عمليات تفتيش متبادلة. وكما لمسنا في الماضي فإن عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة لا يمكن لها وحدها أن تضمن بالكامل منع الدول العازمة على تطوير أسلحتها النووية من القيام بذلك. ولهذا السبب، تعلق حكومتي أهمية كبيرة على وجود نظام تفتيش شامل وإلزامي بين الكوريتين. ونعتقد اعتقادا جازما أن السماح باستثناءات أو إعفاءات خاصة من شأنه أن يقوض بشكل خطير فعالية عمليات التفتيش المتبادلة. لذلك نرى ضرورة إخضاع المنشآت المدنية والقواعد العسكرية لعمليات التفتيش المتبادل بموجب مبدأ التعامل بالمثل. وعمليات التفتيش هذه ينبغي أن تتضمن عمليات تفتيش بناء على تحد. وللأسف، إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لا ترحب ترحيبا كاملا بمقترحاتنا بشأن التعامل بالمثل والتفتيشات بناء على تحد، الأمر الذي يعرقل تنفيذ اتفاقنا في وقت مبكر.

وفي حين أن موافقة كوريا الشمالية على إخضاع منشآتها النووية لتفتيش الوكالة مصدر ترحيب، فمن الواضح أن هذا ينبع من التزام قانوني مطلوب بصراحة من جميع الدول الأطراف في الاتفاق الدولي، وأقصد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق ضمانات الوكالة. ونود أن نجعل من الواضح أن التفتيشات الحالية للوكالة لا تعفي كوريا الشمالية من التعاون معنا بشأن مسألة التفتيشات المتبادلة، التي تشكل التزاما مطلوبا بوضوح من كلا الطرفين في الإعلان المشترك - وهو اتفاق ثنائي.

وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتفتيشات على المنشآت العسكرية التابعة للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية، فإن حكومتي وحكومة الولايات المتحدة أوضحتا في مناسبات عديدة أن اقتراحنا بالتفتيش المتبادل يشمل جميع القواعد العسكرية في الجنوب بما في ذلك القواعد الكورية الجنوبية والأمريكية، باعتبار ذلك جزءا من الاتفاق بين الجنوب والشمال. وفي العام الماضي أعلنت حكومتي أنه لا توجد أسلحة نووية أيا كانت في أي مكان في جمهورية كوريا. وإذا كانت كوريا الشمالية لديها أية شكوك حول صدق أقوالنا، فإن أفضل سبيل لحل المشكلة هو القيام دونما إبطاء باتخاذ إجراءات لإيجاد نظام تفتيش ثنائي.

وبإجراء عمليات تفتيش ثنائية فعالة وشاملة ومن ثم تبديد أية شكوك دفينة، سيتم إرساء دعامة قوية للمزيد من تدابير بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية، وستقام سابقة هامة للمناطق الأخرى ذات الظروف المماثلة.

وعلى أساس التطورات العديدة التي وقعت في جميع أنحاء العالم على مدى السنوات القليلة الماضية، يتوجب علينا أن نعطي الزخم للسلم والأمن والرخاء لصالح البشرية جمعاء، ليس فحسب عن طريق تحديد الأسلحة ونزع السلاح بل أيضا عن طريق الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام.

وفي هذا الصدد، من المأمول أن تلعب كل دولة عضو في الأمم المتحدة دورها في ضمان النمو التدريجي لهذه العملية بأسلوب سلس وشامل. وجمهورية كوريا ملتزمة التزاما كاملا بهذا المسعى.

السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): أود في البداية أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة هذه اللجنة الهامة، خاصة وأن بلدينا وشعبينا يرتبطان بأواصر الأخوة والتاريخ المشترك والأهداف الواحدة. ولا شك أن خبرته وقدراته الشخصية ستقود أعمال لجنتنا إلى النتائج المرجوة منها. كما أود أن أهنئ سائر أعضاء المكتب.

من خلال المناقشة العامة في الدورة السابقة، أعربت غالبية الوفود عن تفاؤلها فيما يتعلق بالتطورات الهامة التي حصلت في العلاقات الدولية، وقد نظر إلى هذه التطورات بأنها سوف تؤدي إلى الانفراج والازدهار لإنهاء فصل مؤلم من تاريخ البشرية انشغل فيه العالم بالمواجهة والنزاع المدمر. فقد ثبت أن تحقيق الأمن عن طريق التسلح وهم خطير؛ فتعزيز القوى العسكرية يقوض الأمن بدلا من أن يعززه. وقد وضح أيضا أن الأهداف السياسية لم يعد في الإمكان تحقيقها بالوسائل العسكرية. ومن هنا أصبح الخيار المنطقي تحقيق الأمن للجميع عن طريق تدمير ونزع أسلحة التدمير الشامل؛ وخاصة النووية منها، وترسيخ تدابير بناء الثقة بين الدول، وتحويل النفقات الهائلة التي تهدر على السلاح إلى قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقضاء على الجوع والفقر والتخلف وبناء عالم جديد يقوم على التعاون والتفاهم بدلا من الردع وتوازن الرعب والتهديد باستعمال القوة*.

وهذا ما يقودنا إلى ما يجري في الشرق الأوسط، ذلك الجزء الهام والحيوي من العالم، حيث اقترحت سورية ومصر إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل. وهذه

---

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

المبادرة هدفها الأساسي منع تفجر الحالة في المنطقة بسبب استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية وعدم اعترافها بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة في مجال نزع السلاح تشمل جميع دول المنطقة دون استثناء، وأيضا للتأكيد على وسائل تدفع عملية السلام للوصول إلى حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي. إلا أن هذه المبادرة جوبهت برفض إسرائيل التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ورفضها المستمر إخضاع مرافقها ومنشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إضافة إلى استمرارها في تطوير ودعم قدرة برامجها النووية وإجراء التجارب على صواريخ متوسطة المدى لتجريب نظم إيصال أسلحتها النووية لتدمير أهدافها في دول المنطقة.

إن موضوع الحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط يمكن تحقيقه إذا أمكن تصفية جميع أسلحة الدمار الشامر وفي مقدمتها السلاح النووي إن روعي فيه الشمول والإنصاف وفقا لمعايير ليس فيها تحيز لدولة على حساب دول أخرى وتشمل جميع دول المنطقة دون استثناء وذلك في إطار الأمم المتحدة وتحت إشرافها.

إن سورية أيدت على الدوام قرارات الأمم المتحدة واتفاقياتها المتصلة بموضوع نزع السلاح، وفي مقدمتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي انضمت إليها. كما وقعت في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ اتفاقية الضمانات المنبثقة عنها. كذلك وقعت سورية على معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية، وكانت أول من بادر إلى الاقتراح رسميا في مؤتمر باريس لعام ١٩٨٩ الخاص بالأسلحة الكيميائية بأن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية.

إننا نرى أن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بدور مميز وتتحمل مسؤولية أساسية بالنسبة لجميع قضايا نزع السلاح. ومن واجب جميع الدول أن تشارك في الجهود المتعددة الأطراف من أجل نزع السلاح على أساس من المساواة والالتزام. ونأمل في أن يتم اتخاذ التدابير العملية لضمان الالتزام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة بما يحقق سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها الاقتصادي وإزالة العدوان والاحتلال وضمان حق الشعوب الخاضعة تحت الاحتلال الأجنبي في الاستقلال وتقرير المصير.

لقد بدأت الأمم المتحدة في العام الماضي تناقش مسألة نقل الأسلحة ونظام التسجيل المقترح. وقد أعربت وفود عديدة عن شكها ومخاوفها بمدى إسهامه في تحقيق نزع السلاح والأمن. فمن الذي يقرر المتطلبات الدفاعية لكل دولة؟ وكيف يمكن معرفة مستوى المتطلبات الدفاعية بين الدول؟ خاصة إذا كان هناك احتلال لأراضي الغير والتهديد باستعمال القوة وبمزيد من الاحتلال. إننا نرى أنه عندما يتمكن المجتمع الدولي من تطبيق الشرعية الدولية وإنهاء الاحتلال وإزالة العدوان فعندها سيسهم نظام التسجيل المقترح في نزع السلاح العام وفي تحقيق الأمن والاستقرار.

إن الخيار المنطقي أمام شعوب العالم هو تحقيق الأمن للجميع عن طريق نزع السلاح النووي الكامل والقضاء على جميع أسلحة التدمير الشامل. وإن الإجراءات التي قام بها مؤتمر نزع السلاح والمتعلقة بإنجازه مشروع اتفاقية لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة

لم يتم ربطها بتحريم مماثل للسلاح النووي وباقي أسلحة التدمير الشامل لأنها أكثر خطرا وتهديدا للسلم والأمن.

وفي الختام، إننا نعلق آمالا عريضة على سلم يقوم بتحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاعات التي تعاني منها شعوب عديدة في جميع أنحاء العالم والوصول إلى نزع كامل للسلاح بكل أنواعه وبالنهوض بتنمية حقيقية لبلدان العالم الثالث والانتقال إلى نظام من العلاقات الدولية تحكمه الشرعية الدولية والحوار والتفاهم والتعاون.

الرئيس: أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أحيط اللجنة علما بأن ملاوي انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.1، المعنون "الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)".

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥